2016 / 12 / 18

خطـاب مفتـوح

إلى السادة : الجهات الداخلية و الخارجية المبينة في هذا الخطاب.

بـات مـن الـلازم و الضـروري أمـام تصـاعد حمـى العبـث بمسـتقبل ليبيـا و المسـاس بكيانهـا ومستقبلها، وأمـام هذا الكم الهائل من الظلم والظلال و الجهالات ، مساساً بسيادة ليبيا وتصرفاً عشوائياً بأموالها الثابتة والمنقولة تصرفاً معيباً وباطلاً ومشبوهاً في آن ، بات لزاماً أن أتوجه بها الخطاب المفتوح إلى جهات داخل ليبيا و أخرى خارجها لكى يتيقن في حقها تماماً عنصري العلم و الإرادة وهي تقوم بهذه التصرفات ، و أنها إنما تقوم بها عن سابق تصور وتصميم ، تحقيقاً لمصالحها الخاصة و استغلالاً لوظيفتها بالنسبة للجهات في الداخل ، وبالنسبة للجهات في الخارج إنما تعمل لصالح شركاتها ومؤسساتها ، ضاربين جميعاً بعرض الحائط سيادة ليبيا على أموالها وحق الشعب الليبي في صون أمواله و مدخراته من الأموال المجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة التي اتخذت في العام 2011 ، وواقع الحال أن الشعب الليبي أحوج اليوم قبل أى وقت مضى لاستمرار الإبقاء علي تجميدها حيث الأوضاع الداخلية ليست بخافية علي أحد متدهورة للغاية.

وإنما ننقل هذا بكل وضوح إلى هذه الجهات التي سيرد ذكرها ، حتى نؤسس لمقاضاتها بأفضل بناء قانوني ، إن لزم الأمر .

أولاً : الجهـــات الداخليـة :

1- السادة الزملاء رئيس و أعضاء المجلس الرئاسي .

القرارات التي تصدرونها تأتى بالمخالفة للاتفاق السياسي وبنوده ، وبالتالي فجميع قراراتكم باطلة . وجود أعضاء خارج المجلس الرئاسي لم يوقعوا على هذه القرارات ،هو فيتو علي هده القرارات يبطلها ، حكومتكم غير شرعية لم نوقع عليها ، لأنها تمت بالمخالفة للاتفاق السياسي م1 فـ2 ، من ان يتم اختيار مجلس الوزراء علي أساس الكفاءة ومبدأ تكافؤ الفرص ، و الجميع يعلم كيف تم اختيار الحكومة عندما أوضحنا ذلك للشعب الليبي تحت قبة البرلمان بحضوركم وبأدلة لا تقبل اثبات العكس ، لا يصّحح وضع الحكومة قانونا أضافة كلمة المفوض على الإطلاق ، وضعها منعدم وقرارتها معدومة قانوناً بلا أدني شك ، دليل ذلك إلغاء قرارات صدرت عنكم بأحكام من القضاء وأول الغيث قطرة . الحكومة لم تعتمد من مجلس النواب ولم تؤدى اليمين القانونية ، وبالتالي لا شرعية لها وهذا الأمر من البديهيات .

اللجنة المالية أيضا غير قانونيه بالمطلق ، وقد صدر حكم قضائي أيضا بعدم شرعيتها ، وكل مشارك في هذه الأفعال سيكون مسؤول أمام القانون . الهروب الى الأمام لا يفيد في شيء ،

أن تعيشوا وهم الشرعية الخارجية لا يفيد ، إنما الشرعية تأتى من الداخل . ألم تسألوا أنفسكم ماذا قدم المجلس الرئاسي للشعب الليبي طوال عام كامل ؟ وماذا قدّمت هذه الحكومة المفوضة - على حد تعبيركم - ، و الحديث يطول في هذا المجال فلا تضيعوا البلد وتضيعوا أنفسكم .

لقد عقدنا اجتماعا على هامش اجتماع لجنة الحوار يوم 2016/9/6 بتونس ، بعد رفض مجلس النواب الحكومة في جلسته يوم 2016/8/22 ولم يستمر سوا ساعتين ، ولم تعقد اجتماعا إلا بعد 31 يوما استغرقت في السفر خارج ليبيا أي في يوم 2016/10/7 ، اتفقنا فيه على أن تعرض القرارات المتخذة للإطلاع عليها ، كما طلبنا الإطلاع على المصروفات المالية للمجلس ، وعلى أن أستطلع كل من مدينتي جادو وغدامس ليختار المجلس المدينة الأنسب لاحتضان مشاورات تشكيل الحكومة الثالثة ونفذت ما طلب منى ، إلا أن القرارات و المصروفات لم تعرض علينا حتى يومنا هذا .

يبدو أنكم استحسنتم هذا الوضع لكن نتائجه القانونية بالتأكيد ستكون وخيمة عليكم عاجلاً أم اجلاً ستتعافى ليبيا بأذن الله وسيسأل كل شخص عن أفعاله.

2- السادة الذين يتصرفون باسم وزراء كل فيما يخصه ، إنما يقوم بذلك انتحالاً للشخصية دون سند من القانون (أي دون اعتماد من مجلس النواب ، ودون حلف اليمين) الأمر الذي يجعل من تصرفاتكم معدومة فضلا عن التهم الجنائية المترتبة على الأفعال المسندة إليكم .

3- السادة رئيس و أعضاء المجلس الأعلى للقضاء سند العدالة وجوهرها (إن التأخير في الفصل في القضايا التي تتعلق بمصير الأمة وثرواتها لا يُرضي الله إذا تأخر لحين فوات الأوان ، وقد اتفق شراح القانون على أن العدل البطيء هو نوع من الظلم ، مع تقديرنا الكامل لجهازنا القضائي .

4- السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي بحكم عملك ومركزك القانوني وتاريخك الوظيفي ، أنت أول من يعلم ماهو صندوق الاستثمار الليبي ، وماهي الأموال المجمدة ، وأن سماحك باستخدامها أو الوصول إليها أمر بالغ الخطورة ومسئول عنه لا محاله عاجلاً أم أجلاً ، ولن ينفعك أحد إذا تهاونت وفى التاريخ الحديث عبرة لمن يعتبر ، فقد سيق الى المحاكمة رؤساء دول و أركان حكم ، وهذا الأمر بلا شك ينطبق على الجميع .

5- السيد رئيس ديوان المحاسبة : تحمل مسئوليتك القانونية و الرقابية فيما يخص المساس بالأموال المجمدة وصندوق الاستثمار، ولن يغفر التاريخ ولا القانون لك أو لغيرك من الجهات ذات العلاقة السكوت عن هذا الخطر الماحق . لا تسمح لحكومة لم تنل ثقة السلطة التشريعية وهو البرلمان ولم تؤدى القسم أن تتصرف في أي مبلغ كان ، إن الصرف يجب أن يكون من خلال ميزانية معتمدة و الصرف من خارج الميزانية أمر مُجرّم ، سيكون المانح و المتلقي كلاهما

مسئول عن هذا الفعل ، وكذلك من يقف متفرجاً متى كان واقع على كاهله رفض ومنع هذه التجاوزات .

لا ينكر أحد أنك أصدرت تقارير ومراسلات تتعلق ببعض الموضوعات و التجاوزات المالية وهوا أمر جيد ، لكنى أصارحك بأنه ألمني كثيراً أن أراك تجلس خارج ليبيا تناقش أمورها المالية و السيادية ومصروفاتها و أموالاً تمثل جزءاً من ميزانيتها و أنت رئيسا لجهاز رقابي في سابقة هي الأولى عبر التاريخ القديم و الحديث. لكن موقفك الذى يجب أن يكون في موضوع الأموال المجمدة و التهافت في السيطرة على صندوق الاستثمار أمر ملح وحيوي وهام ، فأنت عين الرقابة و أداتها.

6- السيد النائب العام : أنتم ممثل الدعوى العمومية في المجتمع و النائب عنه في مباشرة الدعوى بحسب القانون ، اضطلعوا بدوركم في حماية الشعب الليبي من الأفعال التي تهدد مصالحه القومية و الاقتصادية لأن المساس بها تهديد لأمنه القومي . الصندوق السيادي الليبي رابع أكبر صندوق استثماري في العالم ، رصيد الأجيال القادمة ، لا تسمحوا لأحد أن يتلاعب به واللاعبون كثر . لا تتفرجوا على جرائم مالية ترتكب ، افتحوا تحقيقات موسعة وستفاجئون وتصدمون بما يجري .

7- السادة الموظفون السامون العاملون بصندوق الاستثمار ومحفظة ليبيا وشركات الاستثمار الداخلية و الخارجية والمصارف الداخلية و الخارجية التي لديها أموال ليبية بجميع مسمياتها ودائع أو أسهم أو سندات أو قروض دائنة . تحسسوا مواقعكم ومراكزكم القانونية ، فإن أي مساس بالأموال أو ما شابهها من أموال ليبيا و الليبيين ستسألون عنها ولن تمر دون عقاب . ولن ينفع أحد منكم من يستقوى بالخارج ، اعلموا أن ليس هناك دولة واحدة تضحي بمصالحها مع دولة أخرى من أجل شخص باع وطنه وشعبه وضميره وساهم في خراب اقتصاد بلده ، فلا احترام لمن باعوا مصالح أوطانهم بأي ثمن .

ثانياً: الجهـات الخـارجية :

السيد معالى الأمين العام للأمم المتحدة .
السيد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة رئيس بعثة الدعم في ليبيا .
السادة سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .
السيد معـالى الأمين العام في الجامعة العربية .
السيد معالى الأمين العـام للاتحاد الأفريقي .
السيدة ممثل الإدعاء بمحكمة الجنايات الدولية .
السـادة لجنـة العقوبـات .
السادة سفراء الإتحاد الأوربي .

لن أخصص لكل منكم حديثاً كما فعلت مع الجهات في الداخل ، فسياق الحديث بالغ الوضوح فيما يتعلق بصندوق الاستثمار و الأموال الليبية المجمدة ولا يحتاج الى إعادة وتوضيح ، كما أنى علي ثقة أن الرسالة وصلت إليكم أيضاً . لكني سأبين لمعاليكم وحضراتكم جميعاً ما يلي :

1- مؤسسة الاستثمار هي مؤسسة أنشئت وفق قانون خاص لغرض الاستثمار وإقامة صناديق استثمارية سيادية ، وذلك لتوفير بدائل عن عوائد النفط للأجيال القادمة (وهذا ذنب الطاغية) ؟!

2-ماهي الأموال المجمدة ؟ الأموال المجمدة هي أموال في شكل محافظ وودائع ببنوك وقع التحفظ عليها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بليبيا في عام 2011 . وهى تعود بالكامل لمؤسسة الاستثمار الليبية .

3-ماذا يجري بشأنها الأن ؟ سباق محموم ومحاولات مستميته ومستمرة للاستيلاء على الأموال المجمدة .

4-أطراف المحاولات : رئيس وبعض أعضاء المجلس الرئاسي ، تجار فاسدون وبعض من الوسطاء وسماسرة المال العام (لديهم قيودات) ، أصحاب الاعتمادات الوهمية ، شركات أجنبية ووسطاء أجانب متنفذون .

لذلك ، فإن كل من يوجب عليه القانون دوراً في مكافحة هذا الأمر ويتقاعس في أداء مهامه المتعلقة بهذا الشأن ، فإنه إما فاعلاً أصلياً إذا ثبت من دوره كذلك ، أو شريكاً وفقاً لطرق الاشتراك على نحو نصوص قانون العقوبات الليبي م100 . على أنه يمكن عند الاقتضاء وحالة الضرورة الالتجاء إلى القضاء الأوروبي أو الإقليمي أو الدولي إذا تطلب الأمر حماية هذه الأموال من العبث والضياع .

5- مظاهر وشواهد هذا السباق :

أ- تنسيق محموم بين بعض أعضاء المجلس الرئاسي لإقامة مشاريع بناء و إعمار مختلفة مقابل جزء من الأموال المجمدة ، وهذا مخالف لقانون إنشاء مؤسسة الاستثمار .

ب- محاولات تسليح الحرس الرئاسي وتجهيزه بقيمة إجمالية (مليار دولار) باستخدام الأموال المجمدة كما جاء في اجتماع تونس منذ أيام ، وهناك شركات جاهزة للتعاقد بالأموال المجمدة في الغذاء و الأعمار و السلاح ، و الأسعار خيالية .

إلا أنه بالنظر إلى القوانين الوطنية الليبية بشأن النظام المالي للدولة ولائحة العقود الإدارية وطرق التعاقد بالمال العام ، و إلى قانون مصرف ليبيا المركزي ، وكذلك قانون انشاء المؤسسة الليبية للاستثمار و اختصاصاتها .

وبالنظر إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وحيث أن تجميد الأصول و الأموال الليبية في أساسه مازالت مسبباته قائمة ، مما يجب معه ضرورة استمرار هذا التجميد ، وعدم إزالة هذا

القيد لحين انتهاء المرحلة الانتقالية ، وانتهاء حالة عدم الاستقرار التي تعانى منها البلاد ، وإلى حين وجود دستور و استقرار سياسي و أمنى و إداري فأن الحاجة لاستمرار التجميد لازمة

وضرورية ، خاصةً و أن قانون الاستثمار يعتبر وعاء للاستثمار للأجيال القادمة وليس صندوقا للصرف منه .

نقـول بصراحة شديدة أن لا داعي مطلقا لاستخـدام هذه الأموال حتى ولو كـان القـانون الوطني يسمح بذلك ، للأسبـاب التالية :

- يجب على المجلس الرئاسي أن يكون مجلس حلول ، وليس مجلس تسيير . فالمجلس الرئاسي عليه أن يقوم بترشيد الإنفاق العام ، ووضع حل لازدواجية المرتبات وما في حكمها و السلع المدعومة ليخفض من القيم التي يستخدمها المصرف المركزي من احتياطي العملة الصعبة .
- إن المجلس الرئاسي متجه إلى زيادة حجم المشكلة المالية للدولة الليبية ودفعها نحو الإفلاس برهن و استخدام هذه الأموال ، لغرض التلاعب و الغش من أطراف محلية ودولية للحصول علي منافع شخصية ، وتقديم ليبيا للاقتراض و الإفلاس .
- إن المصرف المركزي لازال يقوم بدفع الرواتب ودعم الوقود و السلع الأساسية وكذلك بعض عمليات الاستيراد .
- لذلك ، ننبه بموجب هذا الخطاب المفتوح كل المؤسسات المالية السيادية بصفتها كل حسب اختصاصه ، بأنه مدعوون لاتخاذ ما يلزم للحفاظ على هذه الأموال و الأصول من الاستخدام و الضياع ، ومنع استخدامها أو المراهنة عليها لأى شخص و لأي سبب كان .
- كما نطلب من كل الجهات الموجه إليها الخطاب أن تكون بحجم مسئولياتها و أن تحافظ على بلد عضو في المجتمع الدولي ، ولا أن تترك أحداً يدفع به إلى كارثة الإفلاس و الفقر الذى هو بوابة الإرهاب ، إذا كان الإرهاب واقعاً وليس مجرد مبرر تنتهك به سيادة الشعوب ، و إذا كان الغرض الحقيقي هو إنهاء أزمة ليبيا وليس إدارتها. و إلى الجهات الداخلية المعنية خصوصا ، اسمعو وعو ، فإن ضمائر الشعوب وذاكرتها لا تنسى و أبواب المحاكم ستظل مشرعة في انتظار العابثين بالمال العام و المخالفين للقانون .
- من الصعب أن نقنع عموم الليبيين أن الوضع جيد أو حتى مقبول ، و الواقع أمامنا لا يدل علي ذلك.
- لم نلاحظ المجلس الرئاسي أو الحكومة تخفض في حجم نفقاتها مع أن الواقع يقول أن ما ينفقونه يتجاوز بكثير إمكانيات البلاد .
- إن كتلة الأجور مثلاً فاقت الحدود ، ولا يزال حجم الإنفاق مذهلاً على كل الأصعدة بالتعينات في الداخل و الخارج ، الإقامة في الفنادق وحجز الطائرات الخاصة .

- عـدم قـدرة المجلـس الرئاسـي علـي إنهـاء الفوضـى وتغـول المـواطن علـي هياكـل الدولـة ومؤسساتها ، و العبث بالاستقرار و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية .
- لابد من القول أنه حتى اليوم لم يتمكن المجلس الرئاسي من تطبيق القانون ومنع الفوضى ، وغلب الارتعاش على تصرفاته و قراراته فضاعت سلطة الدولة وهيبتها ، و أصبح الانفلات سيد الموقف .
- عدم قدرة المجلس علي اتخاذ القرارات المؤلمة التي تتطلب شجاعة و إرادة قوية تحارب بها الظواهر السلبية الهدامة التي تستهدف البلاد في أركانها .
- لابد أن نقول الحقائق للناس للشعب الليبي أن هناك قوة و أصوات تشد إلى الوراء وتتمتع بالسلطة الموازية ، تريد فرض منطقها وتصوراتها .
- كيف نقول ونوهم الناس بأن هناك مجلساً وحكومة وتحديداً حكومة وفاق وطني وهي تدفع لمن يوقف عمليات الإنتاج في الموانئ و الحقول النفطية و المصانع ، وكل مواقع انتاج الثروة بالتعامل مع هؤلاء بمنطق الابتزاز ، ودفع الأموال لهم بطرق شتى .
- وكيف نقول بأن هناك مجلساً وحكومة وهى تسكت على من يتهجم علي المستشفيات ومراكز الأمن و الإدارات العمومية .
- كيف يقبل مجلساً وحكومة أن يبقى في مساحة كيلومترات مربعة ، يستمع إلى دوي الرصاص و الأسلحة الثقيلة كل ليلة في كل أنحاء عاصمة البلاد .
- كيف يقبل مجلساً أو حكومة بسلوك من يقطعون الطرقات العامة ، وينصبون بوابات خارج الخريطة الأمنية للجيش أو وزارة الداخلية وتصب الأهوال على الناس ويمارسون الخطف و الاغتصاب .

أصارح الشعب الليبي جميعا وهذا حقه ، إنني أنظر بخشية كبيرة إلى المستقبل في ظل أوضاع تزداد سوءا كل يوم ، ألا هل بلغت ، اللهم فاشهد .

عمر محمد احمد الاسود
عضـــو المجلس الرئـاسي
.....